

دع على اسم الاسنان وقلها وما يشهد لها قلها الفسخ كما يشهد له ايضا حديث  
لا يرضون لمن لم يذكر اسم الله عليه فان لم يذكره عند بعضه نفي العتق وان جعله  
على الكفاية كما مر من ذلك قول الامير الملائكة ان غسل الدين ينقل الطهارة  
مستحب مع قول الامير ان ذلك واجب لكن في يوم الليل دون النهار ومع قول بعض  
امير الظاهر بالوجوب مطلقا فقد اختلفت في الاستحباب فان ادخل يده في الاثام قبل  
غسلها لم يغسلها الا عند الحسن المصري فالاول محقق والثاني في شدة فخرج  
الامر الى ترتيب الميزان من ذلك قول الامير الملائكة باستحباب المضمضة  
والاستنشاق في الوضوء قول الامام احمد في اشهر الروايتين بوجوبهما  
في الحدث الاكبر والاضيق فالاول محقق والثاني في شدة اما الظاهر في شدة  
والاستنشاق عند من صححه فان الامر للوجوب حتى يسهل فداوى واما الصلاة  
مستحب ومنه في الوجود في جهاد الجهاد فخرج الامر الى ترتيب الميزان  
الاستحباب في قول الامير ان طهارة من غسل المياطرة الطهارة ما شرعت  
بالاصالة الاعلى الظاهر من الدين فالنصوص لها انما على سبيل الاحتياط  
ووجوب الوجوب في الرجل اللسان في الطعام فذكر وضع اللسان في الفم وكره  
نزله من الفم الى جوارح اموالها وتوضيح في الحديث بان اللسان اكثر الغضا  
مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لم ياكل من الناس في النار على وجوههم  
الاصحاب السنة فيجب على من اكل الفم على القعداء الظاهر ان يغسل فيه  
غسل الجيد اما المانع التخلل من فم في موضع من ساير الناس والاكثار من  
الاستنشاق كما مر في كتب الشرعية واما وجوب الاستنشاق فهو  
كونه لا محل سبيل المسطحة كما ورد في محل ظهور الكبرياء ولا يفتقر عن الحق  
والعمل به والاكثار احد يسلم من ذلك الكبر الا ان صار يرى نفسه دون المسلمين  
اجمع كما سطرنا الكلام عليه اول عهد المشايخ فواجبه وقد كان سدي  
الشيخ ابراهيم الدسوقي يقول كلمة القيمة اسدى ايضا من خروج الوجع من  
اكل البعير وكان يقول لا ينبغي لترا ان يعراه الا لسان طاهر من الغيبة  
والبغية وكل الخوام والسميات فقد اجمعت اهل الله على ان من اكل من اموال  
في غيبة فقد نكح حرامه ممنوع من حرمه صلى الله عليه وآله في الصلاة وغيرها  
قالوا ومرارا الشارع لا يمتد ان لا يورث احد منهم بل يوجب به في الصلاة الاعلى

طهران

طهارة طاهره واطنه من ساير الذنوب وانا لو اتممت من شيئا ما لم ينجس ثم قرأ  
القران مثلا لمن رمى مصحفا في قاذورة ولا سلك في كبره وسمعت سيدنا عليا  
الحواصن حجة الله يقول انما سلك على الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدما  
على غسل الوجه ما دون من يده عز وجل ليدل افضل الناس عنهما لو لم يكن لاعتدال  
من الوجه الا بعد اتمام النظر الى باطنها فالاتي كان ينبغي ما مرها عما شرعه  
الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع مضموع من الوقوع في سوا الادب وقد  
قدما انه انما سنها ما دون من يده عز وجل كما اخر من الاذن في ذلك ما دون من  
ربه انتهى مع ذلك قول الامير الملائكة ان السائر الذي ينشأ في الصلاة والجمعة  
من الوجوه قول الامام احمد والابو يوسف انه ليس من الوجوه فلا يجب غسله مع الوجوه في  
الوضوء فالاول في شدة والثاني محقق فخرج الامر الى ترتيب الميزان وجوب الوجوه  
حصوله للمواجبه في حضوره تعالى على خطابه ووجوبه في عدم وقوع  
الواجبه به فان الفسخ قد ثبت في العرف في ذلك عند القائلين والاكثار من  
بذل الصلوات وما وافقنا ظاهر الحق تعالى كما اشار اليه فضل الحق تعالى في قوله  
الغسل لجميع الدين عند كل صلاة ثم حلف الله ذلك بالوضوء وصح منهم به في الصلاة  
مع الاستنساخ ثم لما كان القليل محلا للنظر استوفى من احد امرائه تعالى عند  
البوابة فورا مسارعة للنظر من الحاشية المعنوية لان ما لا يبطل الى القلبي فانهم  
ومن ذلك قول الامير الملائكة ان المرفقين يدخلان في وجوب غسل الدين مع قول  
الامام داود والاحكام وفرجهما الله تعالى لانهما لا يدخلان فالاول مستحب والثاني  
والثاني محقق فخرج الامر الى ترتيب الميزان ووجوب الاول لانهما محل الارتفاق  
وتكامل الحركة بهما في فعل الخلق ووجوب الثاني في كونهما مجموع شيئين اربع الذراع  
وواصل النظر في علم بحسب اللذات عن تحفظ فيهما ومع ذلك قول الامام مالك واحمد  
في الظاهر الروايات عن بوجوب مسح جميع الايدي في الوضوء قول الامير الملائكة والساق  
بوجوبه لبعض فقط مع اختلافهما في ذلك فالساق في قول الامير الملائكة والساق  
المسح والوجوه فقط مع اختلافهما في ذلك فالساق في قول الامير الملائكة والساق  
مسح في جميع ايدى ما يصحح لا يكون قال الساق في قول الامير الملائكة والساق  
والثاني في بعض النسخ وهو الثالث في تحفظ فخرج الامر الى ترتيب الميزان  
والاول لانهما محل الارتفاق فمسح جميع محل الرأسة التي عند الذنوبي يخرج